



ما أروع أن تتمازج أفراح الشعب اليمني الواحد بأعياده الدينية والوطنية في نسيج واحد عنوانه الإيمان والحكمة والمحبة والعزة والكرامة والمساواة

الجندي في حوار مع «الميثاق» :

## لجنة الانتخابات جاهزة لإجراء انتخابات نيابية مبكرة

• الحوثيون موجودون داخل  
المشارك فكيف نطالبهم بموقف؟

• «الإصلاح» يريد نصيباً من الكعكة  
على حساب دماء الحوثيين

هاجم المحلل السياسي- الأستاذ عبده محمد الجندي على مواقفها الراديكالية تجاه التمرد في صعدة.. واصفاً إيها بالأحزاب الشمولية والعاجزة.. وقال الجندي، إن الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية لاتزال أحزاباً شمولية وانقلابية ترفض القبول بمبدأ التداول السلمي للسلطة، وغير قادرة على مغادرة مربع الاتفاقات وحوارات الغرف المغلقة. وأضاف، إن قادات التمرد والانفصاليين موجودين داخل المشترك، ومن غير الممكن أن يكون له موقف يدين تمرد الحوثيين أو الانفصاليين.. معتبراً أن التمرد في صعدة عرى مواقيف أحزاب المشترك.. مؤكداً أن الجميع يترقب نتائج مواجهة التمرد ليبينوا موقفهم.. وكشف عضو اللجنة العليا للانتخابات العامة والاستفتاء أن تأجيل الانتخابات النيابية أدت إلى المشاكل والتحديات الراهنة التي يواجهها اليمن ورغبة البعض في إعادة الأوضاع إلى ما قبل النظام الجمهوري وإلى ما قبل الجمهورية اليمنية. وقال الجندي في حوار له «الميثاق»، إن الأقلية- المشتركة- ججرت حزب الأغلبية الحاكم- المؤتمر- إلى مربع الاملاء وليس إلى طاوله الحوار السياسي المتكافئ.. وأكد عضو لجنة الانتخابات أن دعم إيران لتمرد الحوثيين في صعدة هو جزء من التوجه السياسي للنظام الإيراني بهدف استعادة إمبراطوريته المفقودة.

حوار / منصور الغدره



الحوثيين فهم سيمزقون الوطن.. لذلك من الممكن أن ننظر إلى الحوثيين بأنهم خاطئون ، ويمكن أن ننظر إليهم بأنهم ضحايا لاطماع السياسية.. وقد تكون اطماع اولئك الذين يريدون ان يستقيفوا من ممانهم ليحققوا اصحاباً سياسيه، وهذه تحتاج فعلاً إلى نوع من الحكمة والعقلانية.. الرئيس كما عودنا يعرف كيف يستخدم القوة ومضى، ويعرف كيف يستخدم العقل ومتى.. على الرئيس ان يحاول فعلاً إعادة التواصل مع عقلاء الإصلاح.. لأنه لايتك يوجد داخل الإصلاح أناس حريصون وعقلاء وغير متفهمين، وايضا عليه ان يحاول التواصل مع عقلاء الحوثيين.. أما الهاشميون فهم اصحاب ادوار فضائية بارزة في الجمهورية والثورة وليسوا مع الحوثي وتمردهم، ويعتبرونه تمرداً متهوراً وطلاشاً.. وايضا التواصل مع الحراكيين.. فلا يجب النظر اليهم كلهم بأنهم خونة وانفصاليين.. ويجب التواصل مع عقلاء الإشتراكي واحتوائهم. والحقيقة نحن نحتاج الى استخدام العقل وفي نفس الوقت نحتاج الى استخدام القوة.. واستخدام القوة بدون عقل يصعب نوعاً من الثهور، والتهور هو الانقلاب على الديمقراطية سوى الدعوة الى انتخابات مبكرة.. وعلم الرئيس ان يدعو الى انتخابات مبكرة، ونحن على استعداد لذلك.

**«عصابة التشاور توغل في التمرد ولكن الحاجه إلى إنقاذ» !!**

**تاجي مصلح**

■ ما الذي ستقولُه «فرقة الحوار والتشاور» الوطني المُزعوم في مؤتمرها الصحافي المقرر اليوم؟ هل تحسّرُ هذه العصابة على إدانة عصابة القتل والتمرد والإرهاب؟ وهل يملكون القدرة - ولو بنسق الأنفس ومعالجة الطبع - على إقتراف موقف وطني يخرجُهم عن الخسرج عن عالم السوف والستور ويؤيدُ الحق المدني والقانوني للدولة في حماية شعبها وأمنها وفرض سيادتها على كامل ترابها الوطني؟ عن أي حوار وعن أي تشاور وطني يتحدث هؤلاء وهم يفرون من الحوار ومن التشاور ومن الوطن التي مشاريحهم السياسية - الاستشارية - الخاصة وجحورهم الضيقة وظفوحاتهم الملوثة بالطمع والبرص والجحود والخراب؟ اختارت عصابة التشاور، هذا لتوقفت بالذات لتعلن عن ورقتها السوداء ورويتها المُزعومة بلانقاذ الوطني، و«عقلية التوقيت» يدع عن ذهنية انتهازية.. وحقيقة مفرقاتها وإشغال الحراق في الأجراء، طمعاً في استخدام الظروف الحظيئة والاحوال السياسية.

صفة «الاتقان الوطني» هذه تستحق الإزادة والإشارة، فهناك اليوم - حقاً - حاجة وطنية ماسة لإنقاذ الوطن والبلاد من المغامرين وتجار المشبهوة السياسية ومناضلي الصفقات المشبهوة والمؤامرات العصابانية التي تنضج بها جوقفة «النضال» المقطرن، و«الحوار» الانتهازي و«التشاور» العصاباني بامتياز.

بالفعل هناك حاجة إلى إنقاذ السياسة من رموز النخاسة، و إلى إنقاذ المشهد الحزبي من التجار المرابين والمزائدين وطلب الجناه والإسارة على طبق من الانقلاب وتمرد سياسي افوج لا يقل شراً عن خطوة من التمرد المسلح لعصابة القتل والتخريب بصعدة.

لا بد من إتقاننا جميعاً من الانقلابيين.. الحذاه منهم والمخضرمين الصغار والمحظنين.. المرهقين ومن أكل عليهم الدهر وشرب.

وإذا أمكن - أيضاً - إنقاذ هؤلاء من انفسهم فسيفون افضل واجدر، إنما هل بإمكان إنقاذ الوهم بالتمسرح عن بطولاته الخرافية والرجوع إلى أرض الواقع بسلاّم؟

وبالجمله.. لا بد من «إنقاذ» يعيد الأمور إلى نصابها وكفي الناس شرور «تأخ الكبر» و«حمالة الخطب»، وما أغنى عنه ماله وما كتب! □

– من أجل ان يضعفوا الدولة ويحصلون على موطئ قدم فيها، إذا كيف تطلب حزب الإصلاح بان يكون له موقف متميز، وقد وقع بين فكي كمامة.. الانفصاليون موجودون داخل المشترك.. والحوثيون موجودون ايضاً داخل المشترك، فلا نستطيع أن نفرق بين هذا وذلك، وأنا أقول هذا الكلام كوجهة نظر شخصية – ربما اكون على خطأ، لكن أنا في الحقيقة أشفق على الإصلاح من الوضع الذي هو فيه والذي أوصله اليه- للأسف هو المؤتمر الشعبي الذي لم براع بأنه كان حليفه وكان لإزاما عليه ان يعطيه قفراً من الكعكة.

هل تتحدث عن الدعم الإيراني للمتمردين يرمي الى توسع في التمرد.. أم هو توسع في الحوزات؟ إيران نظام كساي نظام في العالم – لديه نزعة الى استعادة اسيادها القديمة – اجداد الإمبراطورية سواء كانت باسم الفارسية أو باسم الشيعة الصوفية التي كانت موجودة، واي قوى سياسية ستكون قريبة من اهدافها بالطبع سيجسأول النظام الإيراني ان يحفظها للخروج من عزلته. يعني إيران تريد ان تثبت للعالم كله انها صاحبة التأثير الكبير في العالم العربي والإسلامي.. وطالما وجد لها تأثير في لبنان، لها تأثير في اليمن، وكما لها تأثير في اليمن لها تأثير في المملكة العربية السعودية، وكما لها تأثير في السعودية لها تأثير في دول الخليج.

إذا الرهان هنا على هذا المكان الحساس من العالم – اليمن – هذا يندرج ضمن الحسابات الاستراتيجية للدور الإمبراطوري المحتمل لإيران- سواء تحت راية الإسلام بالاسلوب الشيعي أو تحت راية القومية الفارسية..

والا يمكن أن نستغرب ان يكون لها علاقة هنا وهناك.. وإذا كانت اجرتنا الأمنية طوال هذه الفترة كلها لم نستطع تحديد طبيعة هذه العلاقات بين المتمردين وإيران، هل هي سادية.. أم عسكرية.. أم عقائدية.. فهي أجهزة قاصرة بالتاكيد، وإذا كان السياسيون عندها قد انطلت عليهم لعبة ان إيران لم تكن هي الداعمة والمساندة، فيالتالي لا يستطيعون ان يعلق عليهم هذا اللقب، ويسمون بالسياسيين

هذه المواقف لم تكشف إلا عندما استخدمت القوة المشروعة، وبيدات المواقف وأخارجياً والدعوات التي وقف الحزب.. توقف الحزب على أي أساس.. لأنه عندما تصل الى مرحلة أنتك لا تخاف من الدولة فقطت كما تشاء ، وتتهيب وتسلمب كما تشاء، تكون بذلك خرجت عن نطاق المواطنة المتساوية في نطاق قطاع الطرق والقلعة الذين لا يخافون لا من الدستور ولا من القانون.. والدولة اناحت لهؤلاء الفرصة باستخدامها الديمقراطية الباب الخلقوع.. وكما يقال ان للديمقراطية لها آليات تدافع بها عن نفسها.

**العالم ليس ضد الأحقاد**

كشائر سياسي – الى ماذا ستؤول أحداث التمرد، مع وجود الأنصوات بوقف إجراءات الحكمة العسكرية؟

أولاً لا نفترض ان العالم يقف ضد الحزب.. وإنما يقف هو من ناحية انسانية للمنازحين.. وأما بالنسبة لاستخدام حق الدستوري والقانوني لإجهاذ التمرد، فهو- أي العالم- يؤيد هذا الإجراء ومعارضة هذا الحق بقا من قبل أولئك الذين يريدون انتهاء النظام السياسي في اليمن، وتحويل اليمن الى صومال آخر.. يعني الحزب لم يعد خطراً على صعدة فحسب وإنما على النظام السياسي برمته، وأنت في هذه الحالة تكترن لإقتحام ديمسرح هذا النظام الجمهوري والديمقراطي برمته.

أيمن الجامعة العربية وصف دعم إيران للتمرد في صعدة بالخطير.. كيف ترى الموقف العربي تجاه ذلك؟

الآن كل العرب بدأوا يستشعرون خطورة ما تقوم به إيران في المنطقة العربية، من خلال استخدامها منفذاً لتظل يرأسها من خلالها، ولكن كون الحقيقة كشفت عن اهدافها قبل ان تكون بولة نوبوية.. وإذا ما وصلت الى هذه المرحلة- النادي النوبي – فسوف نتابع طول هذه المرحلة كلها.. كما أنتجت العراق، جنون الابرة الامريكيت في عهد بوش أنها سلمت العراق لإيران على طبق من ذهب.

اليوم إيران تعاني من مشكلة في الداخل.. وما حدث ويحدث مع المعارضة الإيرانية بشأن الانتخابات كشف تافقاً واضحاً لدى السياسة الإيرانية.. وهو الأمر غريب لدى حوزات وفقهاء قم، بحيث ان الشيء الذي لم تقبل به في إيران تحاول ان تطبقه خارج إيران.. وهي مفارقة غريبة.. ففي الوقت الذي تضرب المعارضة الإيرانية بتلك الأساليب التعسفية المفرزة من قبل النظام في إيران بحجة القوة الثورية .. إيران تجيز لنفسها هذا الحق في الوقت الذي تحرمه على الآخرين، وتؤيد أولئك الذين يحملون السلاح.. إيران تستخدم العنف الثوري ضد الذين يقولون: لا لتزوير الانتخابات .. في الوقت الذي تؤيد فيه أولئك الذين يشبهون السلاح في وجه الديمقراطية وفي وجه الدولة في اليمن.

**المشهد السياسي**

كيف تقراً المشهد السياسي اليمني بشكل عام.. وهل ترى انه من الممكن عودة الحوارات السياسية بين الأحزاب؟

ما سوف تنتهي اليه الامور في صعدة سوف تحدد مواقف كثير من القوى السياسية المترددة.. الكل يراهن على صعدة .. المشترك تقويم حزب الإصلاح يريد نصعبا من الغنيمية.. ولكن كيف حساب دماء الحوثيين.. اصحاباً.. والحوثيون لهم حساباتهم واطماعهم ايضاً، وبالسياسة لأشترافي لا يمكن ان تفعل بين موقف الإشتراكي وموقف الحراكيين، لان هؤلاء اساساً اشتراكيون.. شعروا باليمن.. وما حدث لهم في عام ١٩٩٤م، وبالتالي هؤلاء ينتظرون ما ستؤول اليه الأحداث في صعدة.. فإن ألحقت دمء

– أنا هنا يجب ان أقول ان المؤتمر الشعبي ينظر إلى الامور وفقاً لحساباته، فهو يرى ان لديه اغلبية ساحقة وإذا ما رُحلت الانتخابات ستتحى إلى الأمام فإن هذا من منطلجه.. اي ان حسابات المصالح أحياناً تتعارض مع حسابات الوطن، والمؤتمر بذلك خذل الهيئة الناخبة. طبعاً نستطيع القول ان هذا حرص عليه من قبل فخامة الرئيس على عبدالله صالح، بأنه دائماً يرعى الديمقراطية، ويقدم التنازلات مقابل ذلك، لكن هناك من أساء استخدام هذا الحرص، وبالتالي حوله الى شيء آخر..فالحوار هنا الآن مع من يجب ان يكون..؟! يجب ان يكون مع الذين رفضوا السلاح في وجه الدولة.. نستستخدم القوة المشروعة ضدهم لإعبائتهم الى جادة الصواب، والى ساحة الحوار والى ساحة الجمهورية، ومن ثم لابد من فتح باب الحوار الآن كل حرب عسكرية يجب ان تنتهي الى اتفاق سياسي، لكن ضاروهم مكثف واحد، ولا تأتي ضاروهم على اساس ان تقدم جمهورية او ما نتمنى جمهورية.. هؤلاء وان كانوا حامين فقرأ اصناماً ، لكننا نقفهم كقوى سياسية حزبية تمارس عملها السياسي والديمقراطي تحت مظلة الجمهوري.

**الربع الشمولي**

ونفس الشيء بالنسبة للانفصاليين الذين يريدون العودة باليمن الى ما قبل الوحدة.. هؤلاء ممكن ان تقول لهم: لا لانفصال.. نعم للوحدة.. نعم للحوار إذا

## المشارك أدخل المؤتمر في سلسلة حوارات ليس لها نهاية.. والدولة استخدمت مع التمردين ديمقراطية الباب المخلوع

كانت لديكم مطالب ديمقراطية او حقوقية.. اي ان كل حواراتها يجب ان تمت تحت سقف الدستور وسيادة القانون، واي حوار خارج ذلك فهو حوار الطرشان، وبالتالي فإننا لن نستطيع ان ندين تجربة الديمقراطية ولو مررتنا بمكث السنوات إذا ظلتنا دائماً نقف في هذا المربع.. الشمولي.. لأن الاحزاب بشكل عام مازالت اقرب الي الشمولية منها الي الاحزاب الديمقراطية، مازالت تفكر بعقلية الجبهة الوطنية العربية ويعقلية لابد ان نهد كل ما بينفأه وتمدد نشئي من جديد من الآن فصاعداً.. لم نستطع استيعاب الليبرالية..

لكن ما يجري الآن في صعدة لم يأت إلا بعد ما فشل الحزب.. الحوثيون استغلوا حرص فخامة رئيس الجمهورية على السلام .. فاساعوا استخدام هذا الحرص، لإعظ عندما خرجوا في الحرب الاولى والثانية – إذا قلنا انها كانت حروباً – فقد شعروا أنهم هم المتصرون، والدولة هي المهزومة.. هم الاقصاء والدولة هي السعيدة.. وعندما تستضعف الدولة تتضع من هيبتها، والانتفاص من هيبة الدولة ليس من مصلحة المحارضة ولا من مصلحة من هم في الحكم، وليس من مصلحة أي مواطن شريف في هذا الوطن.

ما أحي أنا أحد الامن والاستقرار –الله اسألك الامان قبل الامانة.. حتى هذه الدعاء الحزبية التي تنزق لتنتجة ظهور بعض الناس المتطرفين وهؤلاء الحراكيتون الذين ندعو الى هذه المواقف الخاطئة علينا ان نستجدهم الى جادة الصواب.. ولكن بقوة القانون وبقوة الدستور.. اي قوى تعمل خارج الدستور والقانون يطبق عليها النظام وتقدم الى القضاء لتتال جزاءها جراء ما اقترفته، وبالتالي سوف نمتنع عن ممارسة هذا العمل في المستقبل.. أما التماسح المطلق والعفو المطلق – اجابت – يشجع المتمردين على التماهي في غيهم.. هل تعتقد ان هذا التماسح جاء نتيجة وجود متطافين مع هؤلاء، في مواقف قريبة من صنع القرار؟

انا لا أقول هذا.. ولكن لا استبعد.. من هذه كالتناحلات والاشيوا واردة في ذلك، لكننا نستطيع القول ان هؤلاء الناس كانوا موجودين داخل السلطة او خارجها أو داخل المعارضة داخل السلطة او خارجها، قد يكون هذا الكلام واردة، لكن هي في الأساس نتيجة سوء فهم، حيث أنهم دائماً مواقف فخامة الرئيس على رأسها أعدائي، ولكن هي في صضع، مع انه الذي عرفناه دائماً عن هذا الزعميد بأنه يقدم التنازلات والعفو والتمساح والعقلانية ٩٩٪، ولا يستخدم القوة إلا ١٪، ونتيجة ذلك حصل نوع من الاختلال بين هذا التماسح وبين التماهي والتخفرض..

**صعدة.. جسرعقولاً**

أحزاب المشترك فيها التعميقون.. وإدخالهم الرجعيين كقضية الحوار – لم حرصا منهم على مصالح الويلين انهم يريدون استغلال قضية صعدة كجسر عبور؟

– أنا احدثت عن اللقاء المشترك، واتحدث عن التجمع اليمني للإصلاح بالذات هذا الحزب لانه أكثر من غيره تحالفه السابق.. شعر بان حليفه السابق – المؤتمر – لم يكن وقيماً معه بالقدر الذي كان هو وقيماً له.. لذلك مع الذي لا يوجد قواسم مشتركة بينه وبينهم .. تخالف مع أقصى اليسار، وتختلف مع أقصى اليمين.. يا أخي.. الحوثيون موجودون داخل قيادة المشترك.. كيف تطلب من حزب الإصلاح ان يحدد موقفاً منهم في قضية صعدة.. حزب الحق ضمن تحالف المشترك، وهذا هو الحزب الذي ولد كل هذه الحركات.. لا يمكن ان نفرق بين هذا أو ذلك.

هؤلاء هم الذين يدعون الحوثي في هذه المواقف.. من داخل المشترك نفسه هم الذين يحرضون الحوثي على العنف.

**البحث عن موطئ قدم**

ما مبرراتهم لذلك؟

**الأغلبية المبرجزة**

وما صلته بذلك؟

– هؤلاء هم الذين اتخذوا القرار الخطأ في الموضع الخطأ.. وبالتالي هم الآن يدفعون ثمن الاخطاء التي جرتيرتهم اليها الاقلية واصبحت تملئ عليهم شروطها واجندتها، بل اجنده لا علاقة لها لا بتناق فبرابر، ولا بالتمانع ولا بالضحايا السياسية، ولا الانتخابية..

من وجهة نظرك ما الثمن الذي تدفعه الاقلية؟

– الحوار الذي كان يجري بين الاقلية والاغلبية – حوار اسلامي صرف.. يعني صاحب الاقلية يبلى شروطه على صاحب الاقلية، وهذا الأخير يقبل تلك الشروط من باب الثقة بالنفس، والثقة بالنفس أحياناً تتحول الى نوع من انواع الغرور، والغرور مقبرة الاطفال – كما يقال

ولذلك الحزب الحاكم هو الذي اخطأ في حق نفسه وفي حق اللجنة العليا للانتخابات بقوله، فعلاً هذه الحوارات الجانبية التي رحلت الانتخابات ستنتج الى الامام.

من خبراتك السياسية – كيف تقرا التحديات التي تواجهها اليمن كأحداث صعدة مثلاً وما يسمى بالحراك في بعض المحافظات الجنوبية؟

–هذا سؤال سياسي، وسأرد عليه كسياسي وليس كعضو لجنة الانتخابات.. وقد يكون للسياسي هفوات والخروج عن الحياء، لذلك التمسح العذر المسبق إذا خرجت في بعض إجاباتي عن الحيادية..

أولاً هذه المشاسكلم لم تكن موجودة بهذا الشكل قبل تأجيل عملية الانتخابات.. كانت هناك ارمهاضات لكنها لم تكن بالحجم والمخاطر التي هي عليها اليوم.. الآن هناك ثلاث قوى رئيسية تتحرك في الساحة.. قوى تريد تميزق الوطن، والعودة به الى ما قبل الوحدة، والتي ما قبل الجمهورية اليمنية.. وهذه تعمل خارج الدستور وخارج القانون، ولها ايضاً نوايا عنيفة بدات في استخدامها الآن.. وقوى أخرى قائمة من وراء التاريخ وتريد إعادة الأوضاع الى ما قبل الثورة والتي ما قبل الجمهورية.. وهذه القوى بدات عنيفة ومزائلت عنيفة، تستخدم القوة غير المشروعة للانقلاب على الوضع دون ان تحدد ما هي اهدافها ونواياها – لا فهي باطنية، مستترة لا تعلن عنها بشكل واضح، لكن يعرف الجميع انها قوى فظلمية ورجعية، وبالتالي تنتهج العنف كوسيلة وحيدة لتحقيق اهدافها الخفية.. إذا فهي تريد ان تعيد اليمن الى ما قبل الديمقراطية والتي ما قبل الوحدة والتي ما قبل الجمهورية والثورة.. يعني هؤلاء فعلاً يستخدمون القوة غير المشروعة ولا سبيل من صدمهم إلا بالقوة المشروعة..

ومن هي القوى الثالثة آن؟

– القوى الثالثة هي تلك القوى التي تريد ان تاخذ السلطة بشرعية غير انتخابية، بشرية مؤتمرات بشرية حوارات، شرعية اتفاقات.. وهذه للاسف تريد ان تضعف النظام.. فهي قوى تعارض الوطن وتعارض الشعب، ولا تعارض من اجل الوطن او من اجل الشعب، وهي بالتاكيد التي استدرجت الحزب الحاكم – للأسف – الى تأجيل الانتخابات وبدوا الآن يملون الشروط عليه، وكل يوم لهم مطالب جديدة وقضايا شخصية لم تكن موجودة في اجنده الحوار ولا مطروحة على طاولة الحوار.

**حوارات بلا نهاية..!!**

اي ان هذه القوى اخذت الحزب الحاكم في سلسلة حوارات لها بداية وليس لها نهاية.. ما كان يبدأ الحوار إلا لينتهي، وما يكاد يتهاهى.. يبدأ ولكنه يبدأ بلا بداية مفيدة.. ويتنهاى ولكن بلا نهاية ولكن حقيقة.. هذه القوى تضرب نفسها وتضرب الوطن وتضرب بالشعب، لأنها اساساً معارضة ترفض للاستلاء على السلطة بالشرعية الانتخابية، ولو كانت دخلت الانتخابات وكان وضعها افضل مما هو عليه الآن، وهي اليوم حتى في موقفيها مما يجري في صعدة.. موقف رسادي، تريد من خلالها ضرب ليس عصفورين وإنما ثلاثة عصفافير بحجر واحد.. وفي النهاية ستخضرب الوطن والشعب وستخضرب نفسها وستخضرب الحزب الحاكم.

**رفض.. واشترط..!!**

صعدة والحراك – أحداث كانت موجهة قبل التوقيع على اتفاق فبراير، ولم تتضمن الاتفاق.. كيف يطرحها اليوم المشترك شرطاً للحوار، في الوقت الذي يرفض المتمردون الاعتراف بشرعية النظام والحراك يرفض الوحدة ويعني الانفصال؟

– تكتل اللقاء المشترك ..... أحزاب معارضة وتشكل جزءاً من النظام السياسي الديمقراطي القائم.. وعلينا ان نتحاور معها فيما يتعلق بالاصلاحات الانتخابية والاصلاحات الدستورية، وأما ما هو خارج هذا فهو برنامجه.. فإذا كانت تريد ان تتحاور مع الحزب الحاكم على اساس تطبيق برنامجه السياسي بأسلوبها فهذا حوار غير منصف، وليس له وجود في كل التجارب الديمقراطية الليبرالية في العالم.. الحزب الحاكم ملزم فقط ان يتحاور معنا في اصلاح النظام السياسي، وما عاد ذلك ليس ملزماً به لا بمنطق القانون اليمني ولا بمنطق القانون والمعايير الدولية.. لأن المؤتمر كحزب حاكم وصل الى هذا المكان بشرعية انتخابات ديمقراطية حره ونزوية ومحاطة بالرعاية الحزبية والمحلية والدولية..

**الحوار مع الحارين**

باعتقادك لماذا يقبل المؤتمر بمخالفة هذا وتذهب إلى التأجيل؟

صعدة والحراك – أحداث كانت موجهة قبل التوقيع على اتفاق فبراير، ولم تتضمن الاتفاق.. كيف يطرحها اليوم المشترك شرطاً للحوار، في الوقت الذي يرفض المتمردون الاعتراف بشرعية النظام والحراك يرفض الوحدة ويعني الانفصال؟

– تكتل اللقاء المشترك ..... أحزاب معارضة وتشكل جزءاً من النظام السياسي الديمقراطي القائم.. وعلينا ان نتحاور معها فيما يتعلق بالاصلاحات الانتخابية والاصلاحات الدستورية، وأما ما هو خارج هذا فهو برنامجه.. فإذا كانت تريد ان تتحاور مع الحزب الحاكم على اساس تطبيق برنامجه السياسي بأسلوبها فهذا حوار غير منصف، وليس له وجود في كل التجارب الديمقراطية الليبرالية في العالم.. الحزب الحاكم ملزم فقط ان يتحاور معنا في اصلاح النظام السياسي، وما عاد ذلك ليس ملزماً به لا بمنطق القانون اليمني ولا بمنطق القانون والمعايير الدولية.. لأن المؤتمر كحزب حاكم وصل الى هذا المكان بشرعية انتخابات ديمقراطية حره ونزوية ومحاطة بالرعاية الحزبية والمحلية والدولية..

الآن بعد ان وصلت الأحزاب في حواراتها الى طريق مسدود بشأن اصلاح النظام الانتخابي وتشكل لجنة الانتخابات وقبيل تلك الحوارات أعلنته الأحزاب نفسها، فالمؤتمر أعلن تفاصيل ذلك في كتبي بعنوان «هذا بيان للناس» دعا فيه المؤسسات الدستورية إلى النضي بالاستعداد للانتخابات البرلمانية.. ما هي الخيارات المطروحة أمام لجنة الانتخابات؟

– اللجنة العليا للانتخابات لاتزال تمارس اعمالها طبقاً للدستور والقانون.. صحيح انها منذ اتفاق تأجيل الانتخابات البرلمانية اصيحت بلا عمل.. لكن لا يعني هذا انها فائدة الشرعية.. للجنة العليا اعادت نفسها من كل النواحي الفنية والإجرائية، وكانت قد استكملت مراجعة جداول الناخبين، واعلنت النتائج العملية لذلك، بنجاح منقطع النظير.

الأحزاب والتنظيمات السياسية اتفقت على تأجيل الانتخابات سنتين في اساس إعادة تشكيل لجنة الانتخابات.. وذلك شيء لم يتم بعد.. فلا شكوا لجنة جديدة حتى تنتهي شرعية اللجنة الحالية، ولا هم ايضاً ساروا في حواراتهم حسب الاتفاق المحدد له.

وتنح كلجنة عليا للانتخابات مازالتا قامين وتمارس اعمالها الداخلية والفنية، وتستري اية عملية انتخابية إذا ما ابتغوا مجلس النواب بالمقاعد الشاغرة، ونفس الشيء إذا ما ابتغنا وزارة الإدارة المحلية عن القاعد الشاغرة في المجالس المحلية.

**مقاعد شاغرة**

على ذكر المقاعد الشاغرة سواءً في مجلس النواب أو في المجالس هناك فعلاً مقاعد شاغرة منذ فترة طويلة، ولم يتم إجراء انتخابات لها.. ما اسباب ذلك؟

– حسب القانون ليس للجنة العليا للانتخابات الحق في إجراء انتخابات للمقاعد الشاغرة إلا إذا أعلن مجلس النواب خلو هذه المقاعد، وأبلغ لجنة الانتخابات بإجراء انتخابات فيها.. والشئ نفسه لا يستطيع إجراء انتخابات في المقاعد الشاغرة في السلطة المحلية إلا بإعلان ورؤن الإدارة المحلية عن خلوها، الوزارة كانت قد ابطلت تلك المقاعد الشاغرة، لكنها حينها كنا ننتظ عدلية مراجعة وتصحيح جداول الناخبين.. وكان ريداً للوزارة بان عليهم الانتظار الى انتهاء من عملية مراجعة جداول الناخبين.. وحتى الآن لم ننتلق من وزارة الإدارة المحلية بلعاً بالمواد الشاغرة في المجالس المحلية.

منذ إعلان اتفاق الأحزاب .. هل نستطيع القول ان لجنة الانتخابات معطلة..

– اللجنة تمارس اعمالها.. لكن اعمالها الفنية والداخلية فقط – اي انها اعمال جهاز الامانة العامة للجنة.

جاء أن ما الخطوات المطروحة الآن أمامكم لتنفيها؟

– نحن جاهزون في اي وقت لإجراء عملية انتخابية إذا ما طلب منا ذلك..

من هذا الطيب؟

– إذا دعا رئيس الجمهورية الى إجراء انتخابات مبكرة.. ستكون جاهزين بوضع الانتخابات بسجل كامل.. لأن هذه المشاكل التي حدثت وتحدثت في صعدة وفي بعض المحافظات الجنوبية هي نتيجة لتأجيل الانتخابات.

كيف؟

– كانت عملية مراجعة جداول الناخبين ناجحة، ويحدث حجم المقاطعين بأنهم لا يملكون حتى نسبة 7٪ من إجمالي الهيئة الناخبة.. المقاطعة كانت فاشلة لكل ما تعبته كغمة فاشلة.. لكن الأحزاب والتنظيمات المعارضة اتفقت على النضج المنقطع النظير الذي حققته اللجنة العليا للانتخابات.. وصورت رئيس الجمهورية بان اليلد سيحسرق إذا اجريت الانتخابات، التي ان تم تجايلها، وكان الاتحاد الاوروبي والعهء الديمقراطي يطالبون بالتأجيل شهرين، وإذا بالشهرين يتحوون الى سنتين، والله يعلم كم ستطول في المستقبل.

نحن الآن نخصد نتيجة تأجيل عملية الانتخابات غير المبررة دستورياً، رغم أن لجنة الانتخابات قامت بعملها على اكمل وجه وبكفاءة عالية وحيادية، وأكثد حينها ان الهيئة الناخبة من اجراء الانتخابات في موعدا الدستوري..حقيقة كان موقف احزاب المعارضة – المشترك – غريباً وعبسبياً..

**معارضة غريبة**

ما الغرابة فيه؟

– ليس هناك أحزاب ديمقراطية معارضة في العالم تطلب تأجيل الانتخابات .. المعارضة في العالم تطلب بانتخابات مبكرة، لأنها فعلاً تريد التداول السلمي للسلطة.. لكن عجز المعارضة عندما عن تحقيق ذلك، جعلها تلجأ الى البحث عن مخرج أو مبدأ للهروب اليه، حتى لا تفقد أمام الهيئة الناخبة والرأي العام، فاخترت التأجيل.. ورغم محاولتها، فقد أثبت الواقع عجزها وعدم قدرتها على ان تتحول من أحزاب شمولية وانقلابية الى أحزاب ديمقراطية، تعمل على التألق مع ميذا التداول السلمي للسلطة، وتكرس هذا النهج الحضاري.

**أحزاب انقلابية**

هذا الواقع الذي مرت به البلد من التأجيل وحتى الآن وليدو أحزاب المشترك الى التسوية عن الحوار يدل دلالة قاطعة على أن اللجنة العليا للانتخابات عملت بكفاءة وبالسيقالية، معادية، مهينة، لا تراعي أياً من الأحزاب التي تنتهج في الانتخابات، لكن الآن.. كما نلاحظ.. فليست القضية قضية اصلاحات انتخابية، ولا قضية اصلاحات دستورية.. إنما هناك من يريد ان يتقلب على الديمقراطية.. أو يريد ان يلعب بلعبة الحوارات والواقفات والاتفاقات.. وهذه مرحلة قد تجاوزناها..

صحيح ان الاتفاقات والتقسامات السياسية ضد الديمقراطية، فلماذا تقبل ان تتفق لعبة التقاسم من خلال منسك في عضوية اللجنة؟

– هذا السؤال يوجه لصاحب الاغلبية الحاكمة في مجلس النواب..